رسالة الصندوق المغربي للتقاعد رقم 127 – شهر ماي
اجتماع مجلس إدارة الصندوق المغربي للتقاعد

ترأس السيد نزار بركة وزير الاقتصاد والمالية، نيابة عن السيد رئيس الحكومة،الدورة الرابعة برسم الولاية الخامسة لمجلس إدارة الصندوق المغربي للتقاعد يومه الأربعاء12يونيو2013 بحضور جميع مكونات المجلس من ممثلي الدولة وممثلي المنخرطين في نظامي المعاشات المدنية والعسكرية وممثلي جمعيات المتقاعدين.

انصبت أشغال الاجتماع على دراسة عدد من المواضيع همت تقرير اللجنة الدائمة المنبثقة عن المجلس برسم دورة ماي 2013، وكذا تقريري لجنتي تحصيص الأصول والتدقيق برسمسنة 2012، كما استمع المجلس إلى رأي المدقق الخارجي حول حسابات الصندوق برسم السنة الفارطة. وفي كلمته الافتتاحية نوه السيد وزير الاقتصاد والمالية بالعناية التي يوليها السادة أعضاء المجلس قصد مواصلة الجهود للمساهمة في مسلسل تحديث الصندوق وتدبير شؤونه ، وكذا إيجاد حلول تضامنية ناجعة لتجاوز إشكالية هشاشة التوازنات المالية التي يعرفها نظام المعاشات المدنية. وبهذا الخصوص ذكر بخلاصات أشغال اللجنة الوطنية لإصلاح أنظمة التقاعد المنعقدة بتاريخ 30 يناير 2013 تحت رئاسة السيد رئيس الحكومة والتي دعت إلى ضرورة إنشاء منظومة منسجمة للتقاعد ببلادنا مبنية على قطبين، الأول يهم القطاع العام والثاني القطاع الخاص، مع التركيز على ضرورة توسيع التغطية الاجتماعية إلى غير الأجراء. كما أكد على استعجالية الإصلاح المقياسي لنظام المعاشات المدنية.

وفي نفس السياق نوه السيد الوزيربتجربة الشراكة التعاقدية القائمة بين الدولة والصندوق والتي مكنت من تحقيق أغلب الالتزامات المسطرة وهو ما يسمح بتطوير هذه العلاقة عبر تهيئ عقد شراكة جديد للفترة ما بين 2014-2016 يروم بلوغ الأهداف المسطرة في إطار التوجهات الإستراتيجية للمؤسسة.

وبعد نقاش مستفيض حول جميع النقاط المدرجة في جدول الأعمال والاستماع إلى مختلف التوضيحات المقدمة من طرف إدارة الصندوق حول المواضيع التي دار النقاش بشأنها، انتهت أشغال المجلس بالمصادقة على مشاريع التوصيات والقرارات المعروضة على المجلس.